مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية
المجلد 15 العدد1 (السداسي الأول 2023م)
ص.. 759- 792

رموز الحكم على أحاديث الجامع الصغير للإمام السيوطي
تأصيلاً وتطبيقاً

Signs of provisions of Ahadith of Al-Jami' Al-Saghir By Imam As- Suyuti principles and application

الباحث الرئيسي أ.مريم حسين محمد المرزوقي*
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-جامعة الشارقة، um.imran222@gmail.com
الباحث المشارك أ.د. عبدالسميع محمد الأنيس
أستاذ الحديث النبوي وعلومه-كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الشارقة، dranis@sharjah.ac.ae

تاريخ الاستلام: 2022/03/28 تاريخ القبول:2022/11/12 تاريخ النشر: 2023/03/30م

الملخص:
تناول هذا البحث كتاب الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير الذي يعد من كتب الحديث النبوي، ودراسة رموز أحكام مؤلفه السيوطي على الأحاديث من حيث التأصيل، والكشف عن مصادره، والمعايير التي اعتمدها. وتعتبر مسألة رموز أحكام السيوطي على أحاديث الجامع الصغير من المسائل التي أثيرت في القديم والحديث؛ لوجود الاختلافات في النسخ الخطية والمطبوعة منه، وما ذكره العلماء الذين خدموا الجامع الصغير في هذه الرموز، ولذلك تم في هذا البحث دراسة تلك الرموز بالتحقق منها تأصيلاً، من خلال الرجوع إلى أصل الجامع الصغير وهو الجامع الكبير، وستِّ نسخ خطية ونسختين مطبوعتين وثلاثةٍ من أقدم شروحه وأهمها، ثم التحقق من هذه الرموز بمنهج استقرائيّ تطبيقيّ لدراسة مواضع الاتفاق والاختلاف مع الترجيح. وقد تم التوصل إلى أن السيوطي قد رمز على طائفة من أحاديث جامعه الصغير، ونقلت عنه في النسخ الخطية والمطبوعة والشروح، وأن مصدر كثير منها هو القواعد التي ذكرها في مقدمة جامعه الكبير، وأن رموزه هي أحكام أغلبية تابع فيها من قبله تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً، وقد اعتراها شيء من التصحيف بسبب النساخ.

الكلمات المفتاحية: رموز الحكم، الجامع الصغير، أحاديث البشير النذير، الإمام السيوطي.

* المؤلف المرسل

Abstract:

The research dealt with Al-Jami' Al-Saghir from AL-Basheer Al-Nazeer hadiths that is considered one of the prophet's hadith books, which studies the signs of the provisions of his author Imam As- Suyuti in terms of rooting, and revealing his sources, and the standards that he adopted. Those signs are one of the issues that have been raised in ancient and modern times because there are differences in the written manuscripts and printed transcriptions of it, and what the scholars who served Al-Jami' Al-Saghir have mentioned in those signs, Therefore the research dealt with the issue by verifying those signs in an authentic way through Al-Jami' Al-Saghir origin (Al-Jami' Al-kabeer), and in six manuscripts and two printed transcriptions of it and three of its oldest and most important annotations, so we can apply it in a practical inductive method to study the points of agreement and differences, and correct between its signs. It is concluded that As- Suyuti put signs that shows his provision on lots of Al-Jami' Al-Saghir hadiths, and that were copied in many of Al-Jami' Al-Saghir manuscripts, printed transcriptions, and annotations. A lot of sources from those signs are the rules that As- Suyuti mentioned in the introduction of Al-Jami' Al-kabeer, and those are the majority rules that he took from the hadith scholars who preceded him that were Judging hadiths as authentic, fair, or weak, some of those signs were altered as a result of transcribers.

Keywords: Al-Jami; Al-Saghir; AL-Basheer; Al- Nazeer; hadiths; Signs; provisions; Imam; As- Suyuti

مقدمة:

الحمد لله وحده، والصّلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده، أمّا بعد، فهذه دراسة في رموز أحكام الحافظ جلال الدين السّيوطي -رحمه الله-على مئة حديث من أحاديث كتابه الجامع الصّغير من حديث البشير النّذير.

أولاً: أهميّة البحث:

تعتبر مسألة رموز أحكام السّيوطي على أحاديث جامعه الصّغير من المسائل التي أثيرت في القديم والحديث؛ لوجود الاختلافات في النّسخ الخطّيّة والمطبوعة منه، وما ذكره العلماء الذين خدموا الجامع الصّغير في هذه الرّموز، وتسعى هذه الدّراسة لبيان إشكاليّة تلك الرّموز وحلّها بطريقة علميّة من حيث التّأصيل، للكشف عن مصادرها، والمعايير التي تم اعتمادها، للوصول لنتائج يمكن الوثوق بها.

ثانيا: مشكلة الدّراسة:

وفي سبيل دراسة هذه الإشكاليّة تم وضع الأسئلة الآتية:

1-هل رَمَزَ السّيوطي برموز تبيّن أحكامه على أحاديث الجامع الصّغير؟

2-ما مدى العلاقة بين أحكام السّيوطي في جامعيه الكبير والصّغير؟

3-ما هو حال رموز هذه الأحكام في عشرٍ من النّسخ الخطّيّة والمطبوعة للجامع الصّغير؟

4-ما هو موقف شرّاح الجامع الصّغير العلقميّ والمناوي والصّنعاني من هذه الرّموز؟

5-ما مدى الاتّفاق في هذه الرّموز؟

6-ما مدى الاختلاف في هذه الرّموز؟ وما هي أسباب الاختلاف؟

ثالثا: أهداف الدّراسة:

1-التحقق من رموز السّيوطي على أحاديث جامعه الصّغير تأصيلاً ثم تطبيقاً.

2-الكشف عن العلاقة بين أحكام السّيوطي في جامعيه.

3-الكشف عن حال رموز هذه الأحكام في عشرٍ من النّسخ الخطّيّة والمطبوعة للجامع الصّغير.

4-بيان موقف شرّاح الجامع الصّغير الثّلاثة من هذه الرّموز.

5-بيان مدى الاتّفاق في تلك الرّموز.

6-الكشف عن مواضع الاختلاف في تلك الرّموز، وبيان أسباب ذلك.

رابعا: الدراسات السابقة:

أطروحة دكتوراة، لعبدالرحمن الصاعدي: **منهج الحافظ المناوي في كتابه فيض القدير**، بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، بتاريخ: 1428هـ، تناول الباحث رموز أحكام السّيوطي فيما يخص شرح المناوي ومنهجه فيه، وما ذكره يوافق هذا البحث في مسألة تأصيلات

المناوي في رموز أحكام السّيوطي على أحاديث الجامع الصّغير، بينما تناول هذا البحث تأصيل مسألة تلك الرّموز من خلال الجامع الكبير وعشرٍ من النّسخ الخطّيّة والمطبوعة للجامع الصّغير، مع ثلاثة من أهم شروحه.

خامسا: منهجية البحث:

1- اتّبعت المنهج الاستقرائي من خلال تتبّع رموز أحكام السّيوطي بالاعتماد على عشرٍ من النّسخ الخطّيّة والمطبوعة للجامع الصّغير، وثلاثة من أهم شروحه.
2- اتّبعت المنهج التطبيقي في تحقيق رموز أحكام السّيوطي، وتمّ اختيار الأحاديث 301-400 لإجراء الدّراسة حولها، ثم المنهج الوصفي التحليليّ التقويميّ في وصف تلك الرّموز وتحليل بياناتها في النّسخ، ثم التوصل للنّتائج.
3- اعتمدت على طبعة الجامع الصّغير لدار الطّباعة العامرة عند العزو إلى كتاب الجامع الصّغير في الحاشية.

سادسا: خطة البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد ومبحثين وخاتمة، وفق التفصيل الآتي:

المقدّمة: وفيها أهمّية البحث، ومشكلته، وأهدافه، والدّراسات السّابقة فيه، ومنهج البحث، وخطّته.

تمهيد: وفيه التّعريف بكتاب الجامع الصّغير للسّيوطي.

المبحث الأول: رموز أحكام السّيوطي في الجامع الصّغير تأصيلاً، وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأوّل:** رموز أحكام السّيوطي في الجامع الصّغير، وعلاقته بأحكامه في الجامع الكبير.
- **المطلب الثاني:** رموز أحكام السّيوطي في الجامع الصّغير من خلال عشرٍ من النّسخ الخطّيّة والمطبوعة.
- **المطلب الثالث:** رموز أحكام السّيوطي في الجامع الصّغير من خلال ما نقله الشّرّاح الثّلاثة.

المبحث الثاني: رموز أحكام السّيوطي في الجامع الصّغير تطبيقاً، وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** دراسة مواضع الاتّفاق.
- **المطلب الثاني:** دراسة مواضع الاختلاف، وبيان أسبابه.

❖ **الخاتمة:** وفيها أهم النّتائج والتوصيات.

❖ **قائمة المصادروالمراجع.**

تمهيد:

يعتبر الإمام السّيوطي (ت: 911هـ) من أئمّة المحدّثين الكبار المجدّدين[1] في القرن العاشر الهجري، ويُعدُّ كتابه الجامع الصّغير من كتب الحديث المهمة، وسيتم التّعريف به في الآتي:

أولا: أصل الجامع الصّغير ومادّة أحاديثه:

اختصر السّيوطي كتابه الجامع الصّغير من جامعه الكبير؛ قال في خطبة الكتاب: "وسمّيته الجامع الصّغير من حديث البشير النذير؛ لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سمّيته جمع الجوامع"[2].

وجعل مادّته الأحاديثَ القوليّة الوجيزة التي في المواعظ والآداب والرّقائق والأحكام والتّرغيب والتّرهيب وغير ذلك[3]، ولم يكثر من أحاديث الأحكام كما قال المناوي إكتفاء بكون معظم تأليف القوم فيها[4]

والظاهر أن السّيوطي قد أكثر فيه من العزو إلى مسند الفردوس، حتى قال الحفني في حاشيته على الجامع الصّغير أنّه مادّة المصنّف[5].

كما أنّ المتّقي الهندي ذكر أنّ السّيوطي زاد في الجامع الصّغير وذيله أحاديث لم تكن في جمع الجوامع[6]

ثانيا: ترتيبه ورموزه:

رتّب السّيوطي أحاديث كتابه على حروف المعجم، حسب أوّل لفظ في الحديث فما بعده؛ ليسهل الكشف عن الحديث على طلبة العلم، ومعرفة مخرّجيه، وطريقته أنّه يذكر متن الحديث ثم يتبِعه بمن أخرجه من الأئمّة أصحاب الكتب المعتبرة[7]، ومن رواه من الصّحابة رضوان الله عليهم من واحد إلى عشرة أو أكثر من عشرة[8].

---

[1] تنظر ترجمته ومنزلته العلمية في المصادر الآتية: الداودي، ترجمة العلامة السّيوطي والشاذلي، بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين، والشوكاني، البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع (328/1)

[2] ينظر: السّيوطي، الجامع الصّغير من حديث البشير النذير (1/ 3)

[3] ينظر: المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصّغير (1/ 19)

[4] ينظر: المناوي، المصدر السابق (1/ 19)

[5] ينظر: الحفني، حاشية الحفني على الجامع الصّغير (6/1)

[6] ينظر: المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (4/1)

[7] قال الصّنعاني: "واعلم أن المصنف رحمه الله نقل في كتابه هذا عن اثنين وعشرين إمامًا، من أئمة السنة النبوية، أعني الذين جعل لهم الرّموز، وإلا فقد نقل فيه عن عالم لا يُحصَون، إلا أن هؤلاء هم العمدة فيه". ينظر: الصّنعاني، التنوير شرح الجامع الصّغير(1/ 162)

[8] ينظر: السّيوطي، الجامع الصّغير (1/2-3)

والسّيوطي إما أن يعزوَ الحديث إلى مصدره الأصليّ بالرّمز أو بِذِكْرِ اسم الكتاب بدون ترميز، على النّحو الآتي:

(خ) للبخاري، (م) لمسلم، (ق) لهما، (د) لأبي داود، (ت) للتّرمذي، (ن) للنّسائي، (هـ) لابن ماجه، (٤)[1] لهؤلاء الأربعة، (3) لهم إلا ابن ماجه، (حم) لأحمد في مسنده، (عم) لابنه عبدالله في زوائده، (ك) للحاكم، فإن كان في مستدركه أطلق وإلا بيّن، (خد) للبخاري في الأدب، (تخ) له في التّاريخ، (حب) لابن حبّان في صحيحه، (طب) للطّبراني في الكبير، (طس) له في الأوسط، (طص) له في الصّغير، (ص) لسعيد بن منصور في سننه، (ش) لابن أبي شيبة، (عب) لعبدالرّزاق في الجامع، (ع) لأبي يعلى في مسنده، (قط) للدّارقطني فإن كان في السنن أطلق وإلا بيّن، (فر) للدّيلمي في مسند الفردوس (حل) لأبي نُعيم في الحِلية، (هب) للبيهقيّ في شعب الإيمان، (هق) له في السّنن، (عد) لابن عديّ في الكامل، (عق) للعقيليّ في الضّعفاء، (خط) للخطيب، فإن كان في التاريخ أطلق وإلا بيّن[2].

وقد بلغ مجموع تلك الرّموز ثلاثون رمزا، والمصادر التي جعل لها الرّموز هي عمدة كتابه إلا أنه قد نقل عن مصادر أخرى غيرها، قال الصّنعاني في شرحه:"واعلم أن المصنّف رحمه الله نقل في كتابه هذا عن اثنين وعشرين إمامًا، من أئمّة السّنة النّبوية، أعني الذين جعل لهم الرّموز، وإلا فقد نقل فيه عن عالم لا يُحصَون، إلا أنّ هؤلاء هم العمدة فيه"[3].

وقد استفاض القول بوجود رموزٍ للحافظ السّيوطي في الحكم على أحاديث الجامع الصّغير في صورة (صح) للحديث الصّحيح، (ح) للحديث الحسن، و(ض) للحديث الضّعيف، وتتابع أهل العلم على القول بنسبة تلك الرّموز إلى السّيوطي في جامِعِه الصّغير، وهو نفسه لم يذكر في خطبته أنّه سيبيّن درجة الأحاديث من خلال الرّمز عليها برمز الصّحّة والحسن والضّعف، ولذا تمّ استقراء تلك الرّموز على الأحاديث 301-400 للكشف عن خبايا ذلك.

---

[1] هكذا في النّسخ الخطّيّة للجامع الصّغير.

[2] السّيوطي، الجامع الصّغير (3/1)

[3] الصّنعاني، التّنوير(1/ 162)

ثالثا: شرطه:

ذكر السّيوطي في مقدّمة جامعه الصّغير أنّه صانه عمّا تفرّد به كذّابٌ أو وضّاع، إلا أنّ المناوي ذكر أن ذلك غالبيّ أو ادّعائي[1]. وقال الألباني: "ويشهد لذلك أنّ قسما كبيرا منها قد حكم هو نفسه عليها بالوضع في غير الجامع الصّغير، مثل كتابه ذيل الأحاديث الموضوعة، وقسما منها تابع هو ابن الجوزي على حكمه عليها بالوضع في اللآلئ المصنوعة وغيرها".[2]

ويبدو أنّه يورد أمثال هذه الأحاديث لأنّها تتقوّى بشواهدها، ولا يخفى عليه ما في إسنادها من انتقاد، ولكن قصده المتن وإن اشتدّ ضعف إسناده، إن كان له طرق وشواهد تقوّيه، قال المتبولي في شرحه: "وهذا المتن وإن تفرّد به موسى وهو واردٌ على المؤلّف[3]، لكن له شواهد مما نحن في شرحه كما هو ظاهر"[4]. وهذا كثير جدّا في الجامع الصّغير لمن تأمّله.

رابعا: عدد أحاديثه:

وجدتّ فيه قولان:

1- عشرة آلاف وتسعمائة وأربعة وثلاثون (10934) حديثاً، وهو ما نقله المناوي والصّنعاني[5] كما وُجِد في إحدى النّسخ أنّ هذا العدد منقول من شرح أبياري[6]، ويبدو أنّ هذا العدد غير دقيق.

2- عشرة آلاف (10,000) حديث، ذكره الدّاودي[7] والشاذلي[8] أو يزيد قليلاً، ووجد في نسخة الجامع الصغير المنقولة عن خطّ الداودي قولُه: "هذا آخر كتاب الجامع الصغير من حديث البشير النذير، وهو عشرة آلاف حديث"[9].

---

[1] المناوي، فيض القدير (21/1)

[2] الألباني، صحيح الجامع الصّغير وزيادته (28/1)

[3] يعني أنّ ذلك غيرُ خافٍ على الحافظ السّيوطي.

[4] يقصد الأحاديث: 377، 393، 394، وغيرها مما هي بنحو حديث الباب. ينظر: المتبولي، أحمد بن محمد الأنصاري. المصباح البارع النضير والمفتاح للجامع الصّغير، نسخة خطية مصدرها المكتبة الوطنية الفرنسية، برقم 767، ج3، ص347.

[5] ينظر: المناوي، فيض القدير (1/ 19) والصّنعاني، التّنوير (156/1)

[6] ينظر: النّسخة (ج) ص رقم 2، وسيأتي التعريف بها.

[7] الداودي، ترجمة العلامة السّيوطي (109/2).

[8] الشاذلي، بهجة العابدين (144/1)

[9] في النّسخة (د) ص3، وسيأتي التعريف بها.

ويظهر لي أن القول الثّاني هو الأشبه بالصواب؛ لأنّه قريب جداً مما ذكره النّبهاني[1] ومن عدد الأحاديث في طبعة "فيض القدير" ففيها (10031) حديثا، و"التنوير شرح الجامع الصّغير"[2] وفيه: (10013) حديثا[3]، وقد يكون الاختلاف في العدد راجع إلى سقوط بعض الأحاديث من النّسخ الخطّيّة للجامع، وهو موضوع جدير بالبحث.

خامساً: منزلته وعناية العلماء به:

نال الجامع الصّغير مكانة بين أهل العلم، منذ زمن السّيوطي وممّن جاء بعده من أئمّة عصرهم وأعلامه بين الشّرح والتّحشية والتّرتيب والنظم والاختصار[4]، من أهمّها:

1- الكوكب المنير شرح الجامع الصّغير لشمس الدّين عبدالرحمن بن علي العلقمي (ت: 969هـ)
2- المصباح البارع النّضير والمفتاح للجامع الصّغير لشهاب الدّين أحمد بن محمد المتبولى الأنصاري (ت: 1003هـ)
3- فيض القدير والتّيسير كلاهما شرح الجامع الصّغير لزين الدين محمد الشّهير بـ: عبدالرّؤوف المناوي (ت: 1031هـ)
4- فتح المولى النّصير بشرح الجامع الصّغير في اثني عشر مجلدا لمصنّفه محمد حجازي القلقشندي الشّهير بالواعظ (ت: 1035هـ)
5- التنوير شرح الجامع الصّغير لمصنّفه محمد بن إسماعيل الصّنعاني (ت: 1182هـ)
6- السّراج المنير شرح الجامع الصّغير لمصنّفه علي بن الشّيخ أحمد الشّهير بالعزيزي (ت: 1070هـ)
7- حاشية على الجامع الصّغير لمصنّفه محمد بن سالم الخلوتي الحفني (ت: 1181هـ)
8- المداوي لعلل الجامع الصّغير وشرحي المناوي، والمغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصّغير كلاهما لأبي الفيض أحمد ابن الصديق الغماري الحسني (ت: 1380هـ)
9- صحيح الجامع الصّغير وزيادته، وضعيف الجامع الصّغير وزيادته، كلاهما لمصنّفه محمد ناصر الدّين الألباني (ت: 1420هـ)

---

[1] الذي عدّ أحاديث الجامع الصّغير فوجد عدد أحاديثه عشرة آلاف حديث يزيد قليلا نحو العشرة. ينظر: النبهاني، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصّغير (6/1)

[2] ينظر: المناوي، فيض القدير (6/ 467) والصّنعاني، التّنوير (210/11)

[3] ينظر: الصّنعاني، التّنوير (210/11)

[4] وقد أجاد الدكتور عبدالرحمن الصاعدي فيما ذكره من المؤلفات حول الجامع الصّغير بلغ مجموعها 62 مؤلفا. ينظر الصاعدي، منهج منهج الحافظ المناوي في كتابه فيض القدير، ص94-99.

المبحث الأول: رموز أحكام السّيوطي في الجامع الصّغير تأصيلاً:

استفاضت رموز أحكام السّيوطي في الجامع الصّغير من خلال الكثير من النّسخ الخطّيّة والمطبوعة للجامع الصّغير وما ذكره أشهر شرّاحه، ومنهم العلقمي[1] (ت: 969هـ) تلميذَ السّيوطي وصاحبَ الحاشية الشهيرة[2] "الكوكب المنير شرح الجامع الصّغير"، فقد نقل رموز السّيوطي على الأحاديث بالتّصحيح والتّحسين، ونصّه في خطبة كتابه: "وحيث أقول في الحديث (بجانبه علامة الصّحّة أو الحسن) فمن تصحيح المؤلّف وتحسينه برمزٍ صورته (صح) أو (ح) بخطّه بهامش نسخته من الجامع الصّغير"[3].

ومنهم المناوي (ت: 1031هـ) في كتابه فيض القدير فقد اعتنى ببيان رموز الحكم في شرحه، ونقلها من مسوّدة[4] السّيوطي، ويقول في شرحه مثلا[5] (رمز المؤلف لحسنه) أو (رمز المؤلف لصحته) أو (رمز المؤلف لضعفه)

ومنهم الصّنعاني (ت: 1182هـ) في كتابه التنوير ونصّه: "توجد رموز على رموز الكتب المخرجة منها الأحاديث: رمز الصّحيح والحسن والضعيف، وهي من المصنّف كما صرّح به شارحه" [6].

وقد ذكر العلماء السّابقون وغيرهم أنه لا يمكن الاعتماد على تلك الرّموز؛ بسبب ما نالها من التحريف والتّصحيف[7] ولبيان الموقف الصّحيح من رموز أحكام الجامع الصّغير تأصيلاً كان لابدّ من مراجعة الجامع الكبير باعتباره أصل الجامع الصّغير، وعددٍ من أهم نسخه الخطّيّة والمطبوعة، وثلاثةٍ من أهم شروحه التي وقفنا عليها، وهذا ما سنبيّنه في المطالب الآتية.

---

[1] تنظر ترجمته في: الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة (6/ 195)

[2] لمعرفة أهمية ومنزلة شرح العلقمي عند أهل العلم ينظر: الغامدي، رسالة ماجستير: تحقيق كتاب الكوكب المنير شرح الجامع الصّغير، ص9-10.

[3] العلقمي، الكوكب المنير شرح الجامع الصغير، نسخة خطية مصدرها مكتبة راغب باشا ضمن المكتبة السليمانية بإسطنبول برقم: 262 نسخها عبدالغفّار الشّبراوي الشّافعي، سنة 994هـ، ج1، ص2.

[4] ينظر المناوي، فيض القدير (1/ 288، 350، 525)

[5] ينظر: المناوي، المصدر السابق (1/ 223، 226، 245)

[6] الصّنعاني، التّنوير (159/1)

[7] ينظر: المناوي، فيض القدير (41/1) والغماري، المداوي لعلل الجامع الصّغير وشرحي المناوي (1/ 63) والألباني، صحيح الجامع الصّغير الصّغير (21/1-22) وأبو غدّة، التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة، ص127-128.

المطلب الأول: رموز أحكام السّيوطي في الجامع الصّغير وعلاقته بأحكامه في الجامع الكبير:

يعد كتاب جمع الجوامع من أضخم كتب السّنة، حيث أودع فيه السّيوطي ثمانين ألف حديث، وكان عازما أن يتمه مئتي ألف حديث إلا أن الأجل بغته، ولم يتمّه[1]، وقسّم تلك الأحاديث قسمين: قسمُ الأحاديث القوليّة، ورتّبها على حروف المعجم، وقسمُ الأحاديث الفعليّة ورتّبها على أسماء الرّواة[2]، ووضع في جامعه الكبير اصطلاحاً يُعرف به درجة الأحاديث فيه، قال في خطبة الكبير: "أسوق فيه لفظ المصطفى بنصّه، وأطوّق كل خاتم منه بفصّه، وأُتْبِع متن الحديث بذكر من خرّجه من الأئمّة أصحاب الكتب المعتبرة، ومن رواه من الصّحابة رضوان الله عليهم من واحد إلى عشرة، أو أكثر من عشرة، سالكاً طريقة يعرف منها صحّة الحديث وحسنه وضعفه"[3]، وطريقته هي في اختياره المصادر التي يعزو إليها كلّ حديث، وقد قسّم تلك المصادر قسمةً ثلاثية:

القسم الأول:

مصادرٌ قال أنّ "جميع ما فيها صحيح"، وهي: صحيح البخاري (خ)، وصحيح مسلم (م)، وصحيح ابن حبّان (حب)، ومستدرك الحاكم (ك)، والمختار للضّياء المقدسى (ض)، وموطّأ مالك، وصحيح ابن خزيمة (خز)، وأبو عوانه، وابن السّكن، والمنتقى لابن الجارود، والمستخرجات، قال: "فالعزو إليها معلم بالصّحّة، سوى ما في المستدرك من المتعقب فأنبّه عليه".

القسم الثاني:

مصادرٌ قال أنّ فيها الصّحيح، والحسن، والضّعيف وذكر أنه يبّينه غالباً وهي: سنن أبي داود (د)، والتّرمذي (ت)، والنّسائي[4] (ن)، وسنن ابن ماجه (ه)، ومسند أبي داود الطّيالسي (ط)، ومسند أحمد (حم)، وزيادات ابنه عبدالله (عم)، ومصنّف عبدالرزاق (عب)، وسنن سعيد بن منصور (ص)، ومصنّف ابن أبي شيبة (ش)، ومسند أبي يعلى (ع)،

---

[1] ينظر: الداودي، ترجمة العلامة السّيوطي (109/2) وقد ذكر المتقي الهندي في مقدمات كتابه "كنز العمال" قائمة مهمة بمصادر السّيوطي التي أنهى مطالعتها على كتابه الجليل "جمع الجوامع". ينظر: المتقي الهندي، كنز العمال (20/1-22) وعبدالحكيم الأنيس، الكتب التي أنهى السّيوطي مطالعتها على تأليف كتابه "جمع الجوامع". على شبكة الإنترنت بتاريخ 2022/1/26م: https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/09040230-75f9/ba-8cfa-4c3ec4edfb1e47

[2] ينظر: السّيوطي، جمع الجوامع (1/ 7)

[3] ينظر: السّيوطي، جمع الجوامع (43/1)

[4] مذهب السّيوطي: "سنن النسائي الذي هو أحد الكتب الستة أو الخمسة هي الصغرى". السّيوطي، تدريب الراوي (359/2)

والطّبراني في الكبير(طب)، وفي الأوسط (طس)، وفي الصّغير (طص)، وسنن الدّارقطني (قط)، والحلية لأبي نُعيم (حل)[1]، وسنن البيهقيّ (هق)، وشعب الإيمان له (هب).

ومن اصطلاحه في هذا القسم:

- أنّ ما يسكت عليه أبو داود فهو صالح، وما يبيّنه فإنه ينقله عنه.
- أنّ كلّ ما كان في مسند أحمد فهو مقبول، فإنّ الضّعيف الذى فيه يَقْرُب من الحسن.
- أنه ينقل كلام التّرمذي على الحديث.

القسم الثالث:

مصادرٌ قال أنّ كُلَّ ما عزي لها فهو ضعيف، ويستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعف الحديث، وهي:

العقيليّ في الضّعفاء(عق)، ابن عدي في الكامل (عد)، الخطيب[2] (خط)، ابن عساكر في تاريخه (كر)، الحكيم الترمذى في نوادر الأصول، الحاكم في تاريخه، ابن النجار في تاريخه، الديلمى في مسند الفردوس[3].

ويبدو أنّ هذه القواعد نفسها قد طُبّقت في رموز الحكم على أحاديث الجامع الصّغير، وهذا ما سيتّضح في المطالب الآتية.

---

[1] الطبعة الثانية لمجمع البحوث الإسلامية حصل فيها خرم في عبارة: "ولأبي نعيم في الحلية" وهي ثابتة في النّسخة الخطّيّة للجامع الكبير لدار الكتب المصرية.

[2] قال: "فإن كان في تاريخه أطلقت وإلا بيّنتُهُ". ينظر: السّيوطي، جمع الجوامع (45/1)

[3] وذكر بعد تعداده مصادر الضعيف كتاب "تهذيب الآثار"، و"التفسير"، و"التاريخ" ثلاثتها لابن جرير، قال: "وإذا أطلقت العزو إلى ابن جرير فهو "في تهذيب الآثار" فإن كان في تفسيره أو تاريخه بينته". ينظر: السّيوطي، جمع الجوامع (45/1)

المطلب الثاني: رموز أحكام السّيوطي في الجامع الصّغير من خلال عشرٍ من النّسخ الخطّيّة والمطبوعة

للجامع الصّغير نسخٌ خطّية تبلغ المئات، وكذلك له طبعات كثيرة، وقد انتقينا ثمانية نسخ خطية حسب الأقدميّة والضّبط، ومن ضمنها رسالةٌ لشهاب الدين القليوبي (ت: 1069هـ) فقد أظهر فيها الأحكام على أحاديث الجامع الصّغير تصريحا لا رمزا، وكذلك اخترنا نسختين متقنتين من أقدم النّسخ المطبوعة.

أولا: النّسخ الخطّيّة:

اختلفت النّسخ الخطّيّة في إثبات رموز أحكام السّيوطي فأُثبتت الرّموز في النّسخ: (ج)-(ب)-(د)-(ق)-(م)-(س) بينما لم يثبت شيء منها في النّسختين الخطّيتين: (ص)-(ل)

وفيما يأتي عرض لرموز أحكام السّيوطي في النّسخ الخطّيّة التي صرّحت بتلك الرّموز، وهي ستُّ نسخ على التفصيل الآتي:

1- النّسخة (ج):[1]

وهي من النّسخ النّفيسة لوجود بلاغات السّماع عليها من المصنّف نفسه بخطّه كما في لوحة 14، ولوحة 17، وذُكِر في آخرها: "بلغ مقابلة من أوّله إلى آخره، على نسخة المؤلّف التي بخطّه سامحه الله وغفر له" ويوجد في الورقة الأخيرة منها أيضا إجازة من المصنّف السّيوطي للنّاسخ برواية كتابه وجميع مرويّاته وكتبه. وقد أثبت فيها رموز الصّحّة والحسن والضّعف في الهوامش اليمنى بجانب أطراف أغلب الأحاديث.

- عدد الأحاديث التي رُمِزَ لها هو 96 حديثا.
- عدد الأحاديث التي لم يُرمَز لها حديثٌ واحد رقمه 346 ويوجد عند طرفه الرّمز: ظ، ولعل الرّمز معناه: ينظر.
  - يوجد ثلاثة أحاديث لم يتّضح لي فيها رمز حكم المصنّف، وأرقامهما: 301، 308، 309.

والحديثان الأُوليان هما من مواضع الاختلاف بين النّسخ، والثالث عزاه السّيوطي إلى مصادر القسم الثالث.

[1] مصدرها مكتبة تشستربيتي بإيرلندا، برقم:5480، نسخها عبدالرحمن الجيزي، سنة 922هـ

2- النّسخة (ب):[1]

وهي نسخة، مصحّحة، متقنة، عليها تملّكات، نسخها[2] مالكها الشّريف أحمد البرديني الحسني الشّافعي الأزهري، سنة 963هـ، وقد أثبت فيها رموز الصّحّة والحسن والضّعف على مصادر التّخريج غالباً.

- عدد الأحاديث المرموز عليها 85 حديثا.
- أما التي لم يُرمَز عليها فعددها 15 حديثا، وأرقامها:

301، 308، 310، 313، 315، 332، 335، 346، 354، 355، 358، 367، 378، 391، 392.

3- النّسخة (د)[3]

نُقِلت هذه النّسخة وقوبلت على نسخةٍ كتبت من خط الدّاودي تلميذ السّيوطي وناسخ كتبه، وقد أثبت فيها رموز الصّحّة والحسن والضّعف على مصادر التّخريج، ورموز السّيوطي في هذه النّسخة قليلة:

- عدد الأحاديث المرموز عليها 17 حديثا، وأرقامها كالتّالي:

303، 307، 312، 315، 317، 319، 321، 322، 324، 333، 334، 349، 350، 351، 352، 364، 396.

وقد اتّفقت النّسخة (د) في تلك المواضع مع ما نقله العلقمي والمناوي في الأحاديث:

307، 312، 315، 317، 319، 321، 322، 334، 349، 364.

واتّفقت مع ما نقله العلقمي فقط في الأحاديث: 350، 396.

واتّفقت مع ما نقله المناوي فقط في الحديثين: 351، 352.

وما زادته عليهما فهو رمز الصّحّة في الحديث 303 وفيه العزو إلى الصّحيحين، والحديث 324 وفيه العزو إلى(حب والضياء) وهما من مصادر القسم الأول، كما زادت عليهما رمز الضّعف في الحديث 333 الذي عزاه السّيوطي إلى (هب) وهو من مصادر القسم الثاني ووقع عليه الاتّفاق برمز الضّعف بين جميع النّسخ.

- عدد الأحاديث التي لم يُرمَز عليها 83 حديثا.

---

[1] مصدرها المكتبة الوطنية في أنقرة، برقم: 06 (Yz FB 9)

[2] ذكر أنها سادس نسخة ينسخها. ينظر: النّسخة (ب) ص رقم 237.

[3] مصدرها مكتبة الفاتح، برقم: 724، نسخها أحمد السّعدي، سنة 1057هـ

4- رسالة القليوبي[1]:

وهي عبارة عن رسالة[2] بيّن فيها الشهاب القليوبي درجة أحاديث الجامع الصّغير، ويلاحظ أنه لم يذكر متون الأحاديث ولا مخرّجيها، قال في مقدمتها: "فهذه أوراق لطيفة ... في بيان جملة أحاديث الجامع الصّغير، أظهرتُ ما فيه من الصّحيح والحسن والضعيف..."[3]

وقد رمزنا لها بالرمز: (ق)

وقد ذكر القليوبي الأحكام بالصّحّة والحسن والضّعف على الأحاديث المئة ولم يسكت في أيّ حديث منها، مخالفًا بذلك جميع نسخ الدراسة التي صرّحت برموز أحكام السّيوطي؛ فقد رأينا الكل قد أشار إلى مواضع السّكوت عن الرّمز مع اختلافها وتفاوتها بين النّسخ؛ وصنيعه هذا بحاجة إلى بحث لمعرفة مصادره في ذلك، ولا نستبعد أنّه اعتمد ما ذكره السّيوطي في مقدمة كتابه "جمع الجوامع".

5- النّسخة (م)[4]

أثبتت رموز الصّحّة والحسن والضّعف على مصادر التّخريج غالباً.

- عدد الأحاديث المرموز عليها اثنان وخمسون حديثا.
- عدد الأحاديث التي لم يُرمَز عليها ثمانيةٌ وأربعون حديثا، وأرقامها على النحو الآتي:

301، 305، 306، 309، 311، 313، 314، 318، 320، 324، 325، 328، 329، 331، 335، 341، 343، 345، 346، 348، 350، 352، 353، 354، 356، 358، 360، 361، 362، 368، 369، 374، 375، 376، 377، 378، 383، 384، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 395، 397، 398، 399.

6- **النّسخة (س):**[5]

أثبتت رموز الصّحّة والحسن والضّعف في الهامش الأيمن بجانب طرف الحديث غالباً.

- عدد الأحاديث المرموز عليها خمسةٌ وثمانون حديثا.
- أما التي لم يرمز عليها فعددها خمسةُ عشر حديثا، وأرقامها هي:

305، 325، 330، 331، 332، 335، 336، 339، 340، 346، 352، 358، 362، 375، 383.

---

[1] تنظر ترجمته في: المحبي، خلاصة الأثر (1/ 175)

[2] نسخة خطّية مصدرها: مكتبة عاطف أفندي، برقم: 592 ونُسِخت سنة: 1074هـ

[3] القليوبي، ضبط أحاديث الجامع الصّغير، ص6.

[4] مصدرها مكتبة الفاتح، برقم: 726، وهي نسخة متقنة، وعليها عدة تملّكات، نسخها إبراهيم بن محمّد سنة 1088هـ

[5] مصدرها مكتبة جامعة الرياض برقم: (1246) وهي نسخة خطّية حسنة، نسخها محمد السّملاوي سنة 1109هـ

ثانيا: النّسخ المطبوعة:

تمّ اختيار طبعتين من الطبعات المتقنة القديمة؛ وقد نشير إليها في البحث تحت مسمّى: المطبوعتين، وهي:

1- طبعة دار الطّباعة العامرة[1]: أشرنا إليها بـ: دار الطّباعة العامرة.

- وقد نقلت رموز الصّحّة والحسن والضّعف في الهامش الأيمن بجانب طرف الحديث غالباً.
- عدد الأحاديث المرموز لها سبعة وثمانون حديثاً.
- عدد الأحاديث التي لم يُرمَز لها ثلاثةُ عشر حديثاً، وأرقامها:

305، 309، 316، 322، 325، 330، 335، 336، 339، 346، 353، 362، 383.

2- طبعة البابي الحلبي[2]:

وُضِع على غلافها: تنبيه الحروف المرموز بها إلى الحديث الصّحيح (صح) والحسن (ح) والضّعيف (ض) وُضِعت في كتاب الجامع الصّغير عقب رواة الحديث.

- عدد الأحاديث المرموز لها ستة وثمانون حديثا.
- عدد الأحاديث التي لم يُرمَز لها أربعة عشر حديثا، وأرقامها:

305، 316، 322، 325، 329، 330، 335، 336، 339، 346، 353، 362، 383، 398.

[1] طبعت في سنة 1286هـ، بتصحيح إبراهيم الدّسوقي، مصحّح دار الطباعة العامرة.

[2] أشرف على تحقيقها لجنةٌ تصحيح برئاسة أحمد سعد من علماء الأزهر الشّريف، بتاريخ 1373هـ- 1954م.

المطلب الثالث: رموز أحكام السّيوطي في الجامع الصّغير من خلال ما نقله الشّرّاح الثّلاثة

اعتنى العلماء بالتّأليف حول الجامع الصّغير عناية كبيرة، وقد اخترت ثلاثة من أهمّ وأقدم ما وصلنا من شروحه لدراسة هذه الرّموز، وهي:

1- "الكوكب المنير[1] شرح الجامع الصّغير للعلقمي:

- تلقّى العلقمي الجامع الصّغير سماعا على السّيوطي، فقد قال: "كنا نذهب مع السيد الشريف يوسف الأرميوني إلى الرّوضة فنطرق باب الحافظ السّيوطي، فإن كان السّيد يوسف معنا فتح الباب، وإلا فلا، والسّيد يوسف[2] يقرأ ونحن نسمع"[3]. وقد ذكر في خطبة كتابه هذا أنه سينقل تصحيح وتحسين السّيوطي مما رآه بخطه بهامش نسخته من الجامع الصّغير.

- عدد الأحاديث المرموز لها سبعةُ عشر حديثا، وأرقامها على النحو الآتي:

307، 312، 315، 317، 319، 321[4] ، 322، 327، 334، 337، 349، 350، 364، 379، 386، 393، 396.

- عدد الأحاديث المسكوت فيها اثنان وسبعين[5] حديثا.

2- شرحي المناوي[6].

تمّ الرجوع إلى كتاب "فيض القدير" و"التّيسير" كلاهما للمناوي؛ نظرا لرجوعه لنسخ مضبوطة بخط السّيوطي[7] بالإضافة لنسخ متعددة من الجامع الصّغير.

- عدد الأحاديث المرموز لها هو واحدٌ وعشرون حديثا، وأرقامها على النحو الآتي:

307، 312، 315، 317، 319، 321، 322، 327، 334، 337، 340، 349، 351، 352، 357، 364، 366، 379، 385، 386، 393.

- عدد الأحاديث المسكوت فيها تسعة وسبعون حديثا.

---

[1] وقد تمّ التعريف بالنّسخة.

[2] من تلامذة السّيوطي، ت: 958هـ ينظر: الغزي، ديوان الإسلام (100/1)

[3] الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (ص97)

[4] أسقط الناسخ الشبراوي لفظ: (الصّحّة) ينظر: العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص43. وقد نقل لفظ (الصّحّة) من نسخة الكوكب المنير بخط الناسخ عبدالله بن علي السّبريسي، نسخها سنة: 1000هـ، مصدرها مكتبة ملا مراد ضمن المكتبة السليمانية بإسطنبول برقم: 424، ج1، ص110.

[5] يوجد أحد عشر حديثا لم أجدها في شرح العلقمي في النّسختين اللتين اطلعت عليهما، وأرقامها: 346، 354، 358، 359، 360، 362، 369، 371، 372، 380، 381.

[6] تنظر ترجمته في: المحبي، خلاصة الأثر (2/ 412-413)

[7] الصاعدي، منهج الحافظ المناوي (ص307-310)

- نفى المناوي ترميزَ المصنفِ في عشر أحاديث، وأرقامها على النحو الآتي:

311، 353، 355، 378، 382، 390، 391، 392، 394، 395

وقد اتّفق العلقمي مع المناوي في هذه الأحاديث؛ حيث لم ينقل فيها رمزا للحكم عن السّيوطي.

3-التّنوير شرح الجامع الصّغير للصّنعاني[1].

- عدد الأحاديث التي نقل فيها رموزا سبعة وسبعون حديثا.
- عدد الأحاديث التي لم يذكر فيها رموزا ثلاثةٌ وعشرون حديثا، وهي:

303، 304، 307، 308، 314، 316، 323، 325، 330، 332، 338، 339، 342، 344، 346، 348، 351، 362، 370، 384، 387، 398، 400.

من خلال ما تقدم تبيّن لنا الآتي:

1- انقسمت النّسخ الخطّيّة للجامع الصّغير في نقل رموز السّيوطي إلى قسمين؛ نسخٌ نقلت الرّموز، ونسخٌ لم تنقلها، وواقع النّسخ الخطّيّة التي نقلت وكلام الشّرّاح وخصوصا العلقمي يثبتان أنّ الحافظ السّيوطي قد رمز على أحاديث الجامع الصّغير.

2- اختلفت النّسخ الخطّيّة والمطبوعة في عدد الرّموز المصرّح بها بين المكثر جدا، والمقلّ، والمقلّ جدا، فكانت النّسخة الخطّيّة (د) أقل النّسخ تصريحا بتلك الرّموز، فقد نقلت رموز الأحكام في 17 حديثا فقط، تليها النّسخة (م) التي نقلت في 52 حديثا، ثم النّسختان (ب) و(س) اللتان نقلتا في 85 حديثا، ثمّ النّسخة (ج) التي نقلت في 96 حديثا، ثم النّسخة (ق) التي نقلت الأحكام في 100 حديث. أما النّسخ المطبوعة فقد صرّحت دار الطباعة العامرة بالرّموز في 87 حديثا، ونسخة البابي الحلبي في 86 حديثا.

3- لوحظ أنّ الأحاديث التي لم يُرمَز عليها في النّسخ الخطّيّة والمطبوعة والشّروح قد عزاها السّيوطي إلى مصادر القسم الأول والثّاني والثّالث، وقد حصل تفاوتٌ في عدد الأحاديث التي لم يُرمز عليها بين النّسخ بين المكثر جدّا والمقلّ والمقلّ جدا.

4- كما لوحظ التّقارب في عدد رموز أحكام السّيوطي بين ما نقله العلقمي والمناوي فقد نقل العلقمي في 17 حديثا، ونقل المناوي في 21 حديثا، وباينهما الصّنعاني فنقل في 77 حديثا، وأفاد تقارب العلقمي والمناوي فيما نقلاه أن السّيوطي لم يرمز على طائفة كبيرة من الأحاديث، وقد اتّفقت جميع الرّموز التي ذكراها مع بقية النّسخ الخطّيّة إلا حديثين وهما: 315، 350 الّذين اتّفقا فيهما جزئيّا مع باقي النّسخ، والحديث 357 خالف ما نقله المناوي اتّفاق النّسخ الخطّيّة والمطبوعة، ولم يذكر فيه العلقمي رمزا للحكم.

---

[1] تنظر ترجمته في: الشوكاني، البدر الطالع (2/133-139)

5- اتّفق الشّرّاح الثّلاثة العلقمي والمناوي والصّنعاني على عدم نقل رمز الصّحّة على أحاديث الصّحيحين إلا موضعاً واحداً نقل الصّنعاني فيه رمز الصّحّة على الحديث 365.

6- اتّفق صنيع العلقمي والمناوي في عدم نقل رموز الصّحّة على الأحاديث التي عزاها السّيوطي إلى القسم الأول وهي المصادر التي يكون عزو الحديث إليها معلما بصحّته، بخلاف باقي النّسخ التي نقلت رموز الصّحّة على الأحاديث المعزوّة إلى تلك المصادر.

7- وُجِد رمز الصّحّة في النّسخ الخطّيّة والمطبوعة على الأحاديث التي عزاها السّيوطي إلى الصّحيحين أو أحدهما وأرقام تلك الأحاديث: 303، 304، 323، 338، 339، 342، 344، 365، 370، 400، ويُستبعد أن يكون هذا قد صدر عن السّيوطي، فقد قال الصّنعاني: "واعلم أن المصنّف إذا نسب الحديث للشّيخين أو لأحدهما، اكتفى عن الرّمز بالتّصحيح بالنّسبة إلى الصّحيح وقد أسلفنا كلامه في ذلك"[1].

8- ما نقله العلقمي من رموز التّصحيح والتّحسين فهو على الأحاديث المعزوّة إلى مصادر القسم الثّاني، ونقل رمز الحسن على حديث واحد فقط معزوّ إلى مصادر القسم الثّالث، ويلاحظ أن العلقمي لم ينقل رموز الصّحّة على أحاديث القسم الأوّل من المصادر، كما أنّه لم ينقل رموز الضّعف على أحاديث القسم الثالث، وأحال التّعرف على حالها بالرّجوع إلى رموز التّخريج واصطلاح السّيوطي في الجامع الكبير، قال: "وأمّا ما لم يذكر فيه المؤلف تصحيحاً ولا تحسيناً فمعلوم حاله من رمز مخرّجيه، ومن اصطلاحه في مقدمة جامعه الكبير على ما قرّره فيه"[2].

9- ماثل المناوي العلقميَّ فيما نقله من رموز التّصحيح والتّحسين المعزوّة إلى القسم الثاني، إلا أنه خالفه في نقل رموز الصّحّة والحسن على الحديثين 357، 385 وفيهما العزو إلى مصادر القسم الأوّل، فالحديث رقم 357 فيه العزو إلى ابن حبّان والحاكم، والحديث رقم 385 فيه العزو إلى الحاكم من وجهين.

10- نقل المناوي أيضا رموز الضّعف خلافا للعلقمي، ووقع ذلك في الحديثين 352، 366 وهما محل اتّفاق النّسخ على رمز الضّعف، ويلاحظ أنّ هاذين الحديثين عزاهما السّيوطي إلى مصادر القسم الثّالث والتي نصّ السّيوطي أنّ عزو الحديث إليها أو إلى بعضها معلمٌ بضعفه.

11- يبدو لي أنه قد حصل تصرّف في النّسخ الخطّيّة (ب)-(د)-(م) فيما يخص مواقع رموز أحكام السّيوطي؛ لأنّ مواقع تلك الرّموز بحسب ما نقله العلقمي من نسخة السّيوطي هو في الحاشية اليمنى بجانب الأحاديث التي رَمَزَ لها، لكن الرّموز في هذه النّسخ الخطّيّة قد وضعت فوق أحد مصادر التّخريج سواء كان العزو إلى صحابي واحد أو أكثر.

---

[1] الصّنعاني، التّنوير (187/1)

[2] ينظر: العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص 2.

المبحث الثاني: رموز أحكام السّيوطي في الجامع الصّغير تطبيقاً

قد تبيّن مما سبق أنّ السّيوطي قد وضع رموزا في هامش أحاديث جامعه الصّغير لبيان أحكامه عليها، وهذا يقتضي أن تتّفق نسخ الجامع الصّغير الّتي صرّحت برموز الحافظ السّيوطي على الأحاديث؛ لأنّ الواضع هو نفس الشّخص، إلا أنّ الاختلاف الواقع في النّسخ التي اطّلعنا عليها والشّروح دفعنا للقيام بدراسة تطبيقيّة للكشف عن مواضع الاتّفاق والاختلاف والوصول إلى نتائج يمكن الوثوق فيها؛ لحل الإشكاليّة الحاصلة من الخلاف حول هذه الرّموز، وقد لوحظ اتّفاق النّسخ الخطّيّة على رموز الصّحّة والحسن والضّعف في خمسة وثمانين حديثا، بينما وقع الاختلاف على خمسة عشر حديثا، وفيما يأتي تفاصيل تلك المواضع.

المطلب الأول: دراسة مواضع الاتّفاق:

وقع الاتّفاق بين النّسخ المختارة في رموز أحكام السّيوطي في خمسة وثمانين حديثا، حسب التفصيل الآتي:

أولا- وقع الاتّفاق على رموز الصّحّة في تسعةٍ وعشرين (29) حديثا، وفق الأرقام الآتية:

303، 304، 312، 319، 323، 324، 330، 331، 334، 338، 339، 341، 342، 344، 345، 347، 349، 354، 355، 363، 364، 365، 367، 370، 372، 380، 381، 385، 400.

وبالرّجوع إلى المصادر التي عزا المصنّف هذه الأحاديث إليها حسب اصطلاحه في جامعه الكبير نجد أنّ جلّها تنتمي إلى مصادر القسم الأوّل والثّاني، ولم يعزُ المصنف حديثا واحدا منها إلى القسم الثّالث إلا مقترنا مع مصادر من القسم الأوّل والثّاني، بحسب القسمة الثلاثية[1] التي ذكرها في خطبة الجامع الكبير.

ثانيا- وقع الاتّفاق على رموز الحسن في اثني عشر (12) حديثا وأرقامها:

307، 317، 321، 322، 327، 337، 340، 351، 379، 386، 393، 396.

وبالرجوع إلى المصادر التي عزا السّيوطي هذه الأحاديث إليها لوحظ أنّها تنتمي جميعها إلى القسم الثّاني من المصادر، والتي ذكر في خطبة جامعه الكبير أنّ فيها الصّحيح والحسن والضّعيف ووعد ببيانه غالبا[2].

(1) ينظر: السّيوطي، جمع الجوامع (1/43-44)

[2] ينظر: السّيوطي، المصدر السابق (1/44)

ثالثا- وقع الاتّفاق على رموز الضّعف في أربعة وأربعين حديثا (44)

وأرقامها وفق التّصنيف الآتي:

الصّنف الأول: أحاديث عزاها إلى القسم الثّاني، وعددها أربعة عشر (14) حديثا، وأرقامها: 302، 318، 326، 329، 333، 336، 346[1]، 356، 359، 361، 373، 377، 382، 394.

الصّنف الثاني: أحاديث عزاها إلى القسم الثّاني والثالث، وعددها سبعة (7) أحاديث، وأرقامها:

332، 335، 343، 369، 392، 397، 398.

الصّنف الثالث: أحاديث عزاها إلى القسم الثالث فقط، وهي تقريبا شطرُ الأحاديث التي نَقِل فيها رمز الضّعف، وعددها ثلاثة وعشرون (23) حديثا، وأرقامها:

305، 306، 309، 311، 325، 328، 348، 352، 360، 366، 374، 375، 376، 378، 383، 384، 387، 388، 389، 390، 391، 395، 399.

المطلب الثاني: دراسة مواضع الاختلاف وبيان أسبابه:

ظهر لي من خلال استقراء مواضع رموز أحكام السّيوطي وجودُ الاختلاف في هذه الرّموز في (15) حديثا بين النّسخ، وهي:

301، 308، 310، 313، 314، 315، 316، 320، 350، 353، 357، 358، 362، 368، 371.

وقد تم إخضاع مواضع الاختلاف تلك لاصطلاح السّيوطي في جامعه الكبير حسب الضّوابط التي ذكرها، ومراجعة تلك المواضع في بعض كتبه؛ للنظر في كلامه عليها، ثم مراجعة كلام الشّرّاح الثّلاثة العلقمي والمناوي والصّنعاني للاستفادة ممّا ذكروه في تلك المواضع المختلف فيها؛ للتوصل لحكم السّيوطي على الحديث.

وفيما يأتي تفاصيل مواضع الاختلاف تلك، مع ذكر الراجح الذي ظهر لي:

1- (301)-"اخْلَعُوا نِعَالَكُمْ عِنْدَ الطَّعَامِ؛ فَإِنَّهَا سُنَّةٌ جَمِيلَةٌ".

(ك) عن أبي عبس بن جبر (ضعيف)

قال الكبير[2]: "ك عن أبي عبس بن جبر وتعقِّب".

---

[1] في عزوه إلى ابن ماجه نظر. ينظر: الغماري، المداوي (265/1)

[2] (210/1) برقم: 840.

لم يُذكَر رمز الحكم في النّسخ: (ب)-(د)-(م) ولا في شرح العلقمي[1] وشرحي المناوي[2]، وفي النّسخة (ج) لم يتضح لي، وفي النّسخة (س) رمزُ الصّحّة، بينما رمزُ الضّعف في طبعة دار الطباعة العامرة وطبعة البابي الحلبي والنّسخة (ق) والصّنعاني في التنوير[3].

وقد ذكر السّيوطي في الجامع الكبير التّعقّب على الحاكم، فيكون الحديث ضعيفا حسب اصطلاحه، فالرّاجح عندي رمز الضّعف[4].

2 - (308)- "أَدِّ الأَمَانَةَ إِلى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلاَ تَخُنْ مَنْ خَانَكَ".

(تخ، د ت، ك) عن أبي هريرة، (قط، ك، والضياء) عن أنس، (طب) عن أبي أمامة، (قط) عن أبيّ بن كعب، (د) عن رجل من الصحابة (صحيح)

قال في الكبير[5]: "ت حسن غريب".

لم يُذكَر رمز الحُكْم في النّسختين: (ب)-(د) ولا في شرح العلقمي[6] وشرحي المناوي[7]، وقال الصّنعاني: "سكت عليه المصنّف"[8]، وفي النّسخة (ج) لم يتّضح لي وجود الرّمز من عدمه، بينما رمز الصّحيح في النّسخ: (م)-(س) والمطبوعتين، وفي النّسخة (ق) الحديث حسن.

والسّيوطي نقل تحسين التّرمذي للحديث، وعزاه كذلك إلى الحاكم[9]، ولم ينقل التّعقب عليه فيكون صحيحا عنده، وعزاه أيضا للضّياء في المختارة وهو يرى أنّ تصحيح الضّياء مقاربٌ لتصحيح التّرمذي وابن حبّان[10]، وقد نقلت النّسخ (م)-(س) والمطبوعتين رمز الصّحّة، فيبدو أنّ رمز الصّحّة هو الأقرب لاصطلاح السّيوطي، وقد قال المناوي: والمتن صحيح اتفاقا[11].

---

[1] ينظر: العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص39.

[2] ينظر: المناوي: فيض القدير (219/1) والتيسير بشرح الجامع الصّغير (51/1)

[3] ينظر: الصّنعاني، التّنوير (1/ 458)

[4] قال المناوي في فيض القدير(219/1): "قد اكتسب بعض قوة بوروده من طريق أخرى ضعيفة". وينظر: حجازي الواعظ، فتح المولى النصير بشرح الجامع الصّغير(94/3) والغماري، المداوي (162/1)

[5] (214/1) برقم: 859.

[6] ينظر: العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص41.

[7] ينظر: المناوي: فيض القدير (223/1) والتيسير (52/1)

[8] الصّنعاني، التّنوير (464/1)

[9] قال الحاكم: «حديث شريك، عن أبي حصين صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وله شاهد عن أنس"، ووافقه الذّهبي. الحاكم، المستدرك (95/3) كتاب البيوع، برقم: 2327، والذّهبي، تلخيص المستدرك (46/2)

[10] قال السّيوطي عن تصحيح الضياء: "وقد ذكر الزركشي في تخريج الرافعي أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان". السّيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (26/1)

[11] المناوي، التيسير (52/1)

3- (310)-"أَدَّبَنِي رَبِّي فَأَحْسَنَ تَأْدِيبِي".

ابن السّمعاني في أدب الإملاء عن ابن مسعود (ضعيف)

زاد المصنّف في الكبير[1]: "وابن الجوزى في الأحاديث الواهية[2] عن عليّ ﷺ".

لم يُذْكَر رمزُ الحكم في النّسختين: (ب)-(د) ولا في شرح العلقمي[3] وشرحي المناوي[4]، المناوي[4]، بينما نُقِل رمزُ الصّحّة في النّسخة (ج) والمطبوعتين، ونُقِل رمزُ الضّعف في النّسخ (م)-(س)-(ق) والصّنعاني في التنوير[5].

والسّيوطي عزا الحديث إلى الأحاديث الواهية لابن الجوزي ولم يتعقّبه، فيكون ضعيفا حسب اصطلاحه. وقد ذكر السّيوطي في الدّرر المنتثرة نقلا عن الزركشي أنّه لا يصحّ، وأنّ أبا الفضل بن ناصر صحّح الحديث[6].

4- (313)-"ادْرَءُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ لِلْمُسْلِمِ مَخْرَجًا فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ لَأَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ".

(ش، ت، ك، هق) عن عائشة (ضعيف)

قال في الجامع الكبير[7]: "(ش، حم، ت وضعفه، ك وتعقِب، ق وضعّفه) عن عائشة رضي الله عنها".

لم يُذكر رمزُ الحكم في النّسخ: (ب)-(د)-(م) ولا في شرح العلقمي[8] وشرحي المناوي[9]، المناوي[9]، وفي النّسخة (ق) الحكم بالضّعف، بينما رمز الصّحّة في النّسخ: (ج)-(س)-المطبوعتين والصّنعاني في التنوير[10].

---

[1] (215/1) برقم: 865.

[2] رغم أنه ضعّفه في العلل الواهية، إلا أنه ذكره عن عليّ ﷺ في كتابه منتخب المنتخب في التفسير وسكت عليه، وذكر سبطه في مرآة الزمان أنّ جدّه ختم به كتابه المنتخب، ثم تكلم عليه وشرح ألفاظه. ينظر: ابن الجوزي، منتخب المنتخب (489-490) والعلل المتناهية في الأحاديث الواهية (179/1)

[3] ينظر: العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص42.

[4] ينظر: المناوي: فيض القدير (223/1) والتيسير (53/1)

[5] ينظر: الصّنعاني، التّنوير (467/1)

[6] ينظر: السّيوطي، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (ص45)

[7] (875/217/1) برقم: 875.

[8] ينظر: العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص42-43.

[9] ينظر: المناوي: فيض القدير (227/1) والتيسير (53/1)

[10] ينظر: الصّنعاني، التّنوير (1/ 470)

والمصّنف في الكبير عزا الحديث أيضا إلى مسند الإمام أحمد، ولم أجده في مسند عائشة لا بلفظه ولا بمعناه، وقد ذكر السّيوطي في الكبير تضعيف مخرّجيه له، وقد رُوِيَ عن عائشة ﷺ مرفوعا وموقوفا، وصحّح العلماء الطريق الموقوف، وحسّن آخرون الطريق المرفوع"[1].

ويظهر لي استبعاد رمز الصّحّة؛ لأنّ السّيوطي ذكر التعقّب على الحاكم، كما ذكر تضعيف التّرمذي والبيهقيّ، واستنكر العلقميُّ رمزَ الصّحّة المنقول عن شيخه ونصُّه "قال في الكبير: "ت وضعّفه، ك وتُعُقِّب، ق وضعّفه، وكتب ابن مغلباي[2] علامة الصّحّة، وفيه نظر ظاهر بعد تضعيف الترمذي والبيهقيّ وإقرار المصنف بذلك"[3] لكنّ رمزُ الضّعف هو الأقرب الأقرب لاصطلاح السيوطي، لأنّ الإسناد المرفوع ضعيف، وإن كان الحديث صحيحٌ بمجموع طرقه، فإنّ السّيوطي أعقب الحديث بشواهد حسنة، وبمجموعها يصحّ الحديث، قال المتبولي: "فقد علمت بمجموع هذه الطّرق وجه تصحيح من صحّحه، والمؤلّف أورد الطّرق إشارة لتصحيحه، إلا أنّه صحيح لغيره، كما هو مقرّر في الاصطلاح"[4].

1- (314)-"ادْرَءوا الْحُدودَ بالشُّبُهاتِ، وَأقيلوا الْكِرامَ عَثَراتِهِم، إلّا في حَدٍّ مِنْ حُدودِ اللهِ تَعالى"

عد في جزء له من حديث أهل مصر والجزيرة عن ابن عباس[5]، وروى صدره أبو مسلم الكجّي، وابن السّمعاني في الذّيل عن عمر بن عبد العزيز مرسلا، ومسدّد في مسنده عن ابن مسعود موقوفا (ضعيف)

لم يُذكر رمزُ الحكم في النّسختين: (د)-(م) ولا في شرح العلقمي[6] وشرحي المناوي[7]، بينما نُقِل رمزُ الضّعف في النّسخ: (ج)-(ب)-(ق)-(س)-دار الطّباعة العامرة، وانفردت نسخة البابي الحلبي برمز الحسن.

---

[1] ابن حجر، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر (443/1)

[2] لم أجد له ترجمة.

[3] العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص 42-43.

[4] ينظر: المتبولي، المصباح البارع، ج3، ص 340.

[5] زاد في نسخة (س): "مرفوعا" وبقية النّسخ على عدمها.

[6] ينظر: العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص42-43.

[7] ينظر: المناوي: فيض القدير (227228/1) والتيسير (54/1)

وقد حسّن ابن حجر حديث ابن عبّاس[1]، ومعلوم عناية السّيوطي بأحكام ابن حجر، فلا يستبعد أنه تابعه، كما أنّ السّيوطي قد أورد حديث عبدالله بن مسعود في كتابه الأشباه والنّظائر وقال أنّه موقوف حسن الإسناد[2]، وللموقوف في هذا حكم الرّفع[3]، فإن الموقوفاتُ عن الصحابة تؤيّده، فقد قال الترمذي: "وقد رُوِي نحو هذا عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا مثل ذلك"[4]. وقال أبو يوسف صاحب أبي حنيفة: "حدّثنا الأعمش عن إبراهيم قال: كانوا يقولون ادرءوا الحدود عن عباد الله ما استطعتم"[5]. والحديث التّالي من شواهد حديث ابن عباس، وقد اتّفق العلقمي والمناوي في نقل رمز الحسن فيه عن السّيوطي.

2- **(315)-"ادْرَءوا الْحُدودَ، وَلا يَنْبَغي لِلْإِمامِ تَعْطيلَ الْحُدودِ".**

قط هق عن علي (حسن)

قال في الكبير[6]: "قط، هق وضعّفه".

اتّفقت معظم النّسخ على رمز الحسن، إلا النّسخ: (د)-(س)-دار الطباعة العامرة التي نقلت رمز الضّعف، وفي النّسخة (ب) لا يوجد حكم[7].

والأقرب عندي رمزُ الحسن؛ لأن أغلب النّسخ قد اتّفقت في رمز الحسن مع العلقمي والمناوي[8]، وقد صرّحا أنهما ينقلان من نسخة المصنف.

3- **(316)-"ادْعُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالإِجَابَةِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَجِيبُ دُعَاءً مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ لاَهٍ".**

(ت، ك) عن أبي هريرة (صحيح)

قال في الجامع الكبير[9]: "ت غريب".

---

[1] ابن حجر، موافقة الخبر (447/1) والمناوي، فيض القدير (227/1)

[2] ينظر: السّيوطي، الأشباه والنظائر (ص123)

[3] قال القاري: "أن الموقوف في هذا له حكم المرفوع؛ لأن إسقاط الواجب بعد ثبوته بشبهة خلاف مقتضى العقل، بل مقتضاه أن بعد تحقق الثبوت لا يرتفع بشبهة، فحيث ذكره صحابي حُمِل على الرفع، وأنّ هذا الحكم أجمع عليه فقهاء الأمصار، وكان ذكر هذه الأحاديث ذكرا لمستند الإجماع". القاري، مرقاة المفاتيح (145/7)

[4] الترمذي، الجامع الكبير (384/1) كتاب الحدود عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في درء الحدود، برقم: 1489.

[5] ينظر: القاضي أبو يوسف، كتاب الخراج (ص152)

[6] (218/1): برقم: 878.

[7] في نسخة (ب) يوجد حكم مضبّب لكن لم يتضح لي.

[8] ينظر: العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص43 والمناوي: فيض القدير (228/1)

[9] (218/1) برقم: 879.

لم يُذكر رمز الحكم في النّسخة: (د) والمطبوعتين، ولا في شرح العلقمي[1] وشرحي المناوي[2]، وقال الصّنعاني في التنوير: "سكت عليه المصنّف"[3]، وفي النّسخة (ب) رمز الضّعف، بينما رمزُ الصّحيح في النّسخ: (ج)-(م)-(س)-(ق)

والأقرب عندي رمز الصّحّة، لأنّه قد عزا الحديث إلى الحاكم ولم يذكر التّعقّب عليه، قال العلقمي: "قال في الكبير: ت غريب. وقال في الكبير: ك. انتهى ولم يتعقّبه فيكون صحيحا عنده"[4].

4- (320)- "أُدُمَانِ فِي إِنَاءٍ لَا آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ".

(طس، ك) عن أنس (ضعيف)

قال في الجامع الكبير[5]: "ك وتُعُقِّبَ[6] عن أنس ﷺ".

لم يُذكر رمز الحكم في النّسختين: (د)- (م) ولا في شرح العلقمي[7] وشرحي المناوي[8]، المناوي[8]، وفي النّسخة (ب)-(ق) رمزُ الضّعف، بينما رمزُ الصّحّة[9] في النّسخ: (ج)-(س)-المطبوعتين-الصّنعاني في التنوير[10].

وقد عزا السّيوطي الحديث للحاكم في المستدرك وذكر التعقب عليه، فيكون ضعيفا عنده، وطريق الطبراني والحاكم واحد، فالظاهر أنّ رمز الضّعف هو الأقرب لاصطلاح السّيوطي، وإن كان حسنا بمجموع شواهده[11].

---

[1] ينظر: العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص43.

[2] ينظر: المناوي: فيض القدير (229/1) والتيسير (54/1)

[3] الصّنعاني، التّنوير (472/1)

[4] العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص 43.

[5] (220/1) برقم: 892.

[6] تضعيف الذّهبي الحديث بالنّكارة يُحمَل على تفرّد عبدالقدّوس لا على توهين الرّواة؛ لأنه ذكر في نفس السّياق بأنّه لم يجد فيهم مجروحا. ينظر: الذّهبي، تلخيص المستدرك (122/4)

[7] ينظر: العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص43.

[8] ينظر: المناوي: فيض القدير (231/1) والتيسير (55/1)

[9] نقل العلقمي رمز الصحة عن ابن مغلباي، وقال أنه مردود. ينظر: الكوكب المنير، ج1، ص43.

[10] ينظر: الصّنعاني، التّنوير (475/1)

[11] لأنّ الطّريق الذي عزا السّيوطي الحديث إليه هو من أحسن الطّرق التي روي بها هذا الحديث حسب بحثي وما توصّلت إليه فيه؛ لانعدام الجرح المؤثّر في هذا الإسناد بالتّحديد؛ ولأن طرق الحديث الباقية دونه في المرتبة. وقد استدلّ ابن بطّال في شرح البخاري بشاهدٍ بمعنى حديث الباب، لبيان علّة ما جاء من عدم الجمع بين الطّعامين، وذكر ابن الملقّن والعينيّ كلام ابن بطّال بتمامه في شرحهما لصحيح البخاري وسكتا عليه. وقال النّووي في شرح مسلم أنّ الكراهة تُحمل على كراهة اعتياد التّرفّه والإكثار منه.

5- (350)-"إذا أَثْنى عَلَيْكَ جيرانُكَ أَنَّكَ مُحْسِنٌ فَأَنْتَ مُحْسِنٌ، وَإِذا أَثْنى عَلَيْكَ جيرانُكَ أَنَّكَ مُسيءٌ فَأَنْتَ مُسيءٌ"

ابن عساكر عن ابن مسعود (حسن)

ذُكِر رمزُ الصّحّة في النّسخة (ج) بينما رمزُ الحَسَنِ في النّسخ: (ب)-(د)-(ق) والعلقمي في شرحه[1]، ولم يذكر رمز الحكم في النّسخة (م) ولا المناوي في شرحيه[2]، في حين ذُكِرَ رمزُ رمزُ الضّعف في النّسخ (س) والمطبوعتين والصّنعاني في التنوير[3].

والأقرب رمزُ الحسن؛ لاتّفاق أربعة من النّسخ عليه، وهي: (ب)-(د)-(ق) والعلقمي في شرحه، وهذا الحديث ذكره السّيوطي في موضعين من جامعه[4] وعزاه في موضعه الثاني إلى مسند أحمد والطبراني في الكبير، ونظير ما في الصّحيحين عن أنس لما مرّ على النبي ﷺ بجنازة فأثنوا عليها"[5].

6- (353)-"إِذا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا ابْتَلاهُ؛ لِيَسْمَعَ تَضَرُّعَه".

(هب، فر) عن أبي هريرة، (هب) عن ابن مسعود وكردوس موقوفا عليهما (ضعيف)

لم يُذْكَر رمزُ الحكم في النّسخ: (د)-(م)-المطبوعتين-العلقمي في شرحه[6]-والمناوي في شرحيه[7] وقال في الفيض: "لم يرمز له بشيء ووهم من زعم أنّه رمز لضعفِه"[8]، وفي النّسخة (س) رمْزُ الصّحّة، بينما رمزُ الضّعف في النّسخ (ج)-(ب)-(ق) والصّنعاني في التنوير[9].

ولعل رمز الضّعف هو الأقرب لاصطلاح السّيوطي، لأنه عزاه إلى مسند الفردوس وهو من مظانّ ضعف الحديث، وإلى البيهقيّ في الشعب، وكلاهما رويا الحديث من نفس الطّريق الضّعيف، وإن كان الحديث يصحّ بمجموع طرقه وشواهده[10].

---

[1] العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص47.

[2] ينظر: المناوي: فيض القدير (244/1) والتيسير (59/1)

[3] ينظر: الصّنعاني، التّنوير (499/1)

[4] السّيوطي، الجامع الصّغير (68/1)

[5] العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص 86.

[6] العلقمي، المصدر السابق، ج1، ص47.

[7] المناوي: فيض القدير (246/1) والتيسير (60/1)

[8] المناوي، فيض القدير (246/1)

[9] ينظر: الصّنعاني، التّنوير (501/1)

[10] ومن شواهده حديث أنس بن مالك أنّ رسول الله ﷺ قال: "إذا أحبّ الله قوما ابتلاهم". وقد صحّحه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (328/6) برقم: 2350.

7- (357)-"إذا أَحَبَّ أَحَدُكُمْ أَخاهُ فَلْيُعْلِمْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ".

(حم، خد، د، ت، حب، ك) عن المقدام بن معدي بن كرب، (حب) عن أنس، (خد) عن رجل من الصحابة (صحيح)

في الجامع الكبير[1]: ت حسنٌ صحيحٌ غريب.

لم يُذكر رمزُ الحكم في النّسخة (د) والعلقمي في شرحه[2]، ونَقَل المناوي رمز الحسن[3]، بينما ذُكِر رمزُ الصّحيح في باقي النّسخ.

ويلاحظ أنّ المصنّف عزا الحديث إلى صحيح ابن حبّان، والمستدرك للحاكم، ولم يذكر التّعقّب عليه، فيكون صحيحا عنده، بل من أعلى مراتب الصّحّة كما نَصَّ في التدريب[4].

والظاهر أنّ رمز الصّحّة هو الأقرب لاصطلاح السيوطي في الكبير، لأنه عزا الحديث إلى صحيح ابن حبان والحاكم، وقد نقل تصحيح التّرمذي للحديث مع اتّفاق أغلب النّسخ التي صرّحت برمز الصّحّة.

8- (358)- "إذا أَحَبَّ أَحَدُكُم صَاحِبَهُ فَلْيَأْتِهِ فِي مَنْزِلِهِ فَلْيُخْبِرْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ لِلهِ".

(حم، والضياء) عن أبي ذر (صحيح)

لم يذكر رمزُ الحكم في النّسخ (ب)-(د)-(م)-(س) وشرحي المناوي، وفي المطبوعتين رمزُ الحسن، بينما رمزُ الصّحيح في النّسخ (ج)-(ق) والصّنعاني في التنوير[5]، ولم أجد الحديث في شرح العلقمي[6].

ورمزُ الصّحّة هو الأقرب في ظنّي لاصطلاح السّيوطي في الكبير؛ فقد عزاه إلى الضياء، مع اتفاق ثلاث نسخ على رمز الصّحّة.

---

[1] (244/1) برقم: 1018.

[2] العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص47.

[3] ينظر: المناوي، فيض القدير (247/1)

[4] السّيوطي في تدريب الراوي (2/ 463) بعد أن ذكر مراتب الصّحيح قال الآتي: "قد علم مما تقدم أن أصحّ من صنّف في الصّحيح ابن خزيمة، ثم ابن حبّان، ثم الحاكم، فينبغي أن يقال: أصحّها بعد مسلم ما اتّفق عليه الثّلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حبّان أو والحاكم، ثم ابن حبّان والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبّان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين، ولم أر من تعرض لذلك، فليتأمل".

[5] ينظر: الصّنعاني، التّنوير (504/1)

[6] العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص47.

9- (362)- "إذا أَحْبَبْتُمْ أَنْ تَعْلَموا ما لِلْعَبْدِ عِنْدَ رَبِّهِ، فَانْظُروا ما يَتْبَعُهُ مِن الثَّناءِ".

ابن عساكر عن علي، ومالك عن كعب موقوفا (ضعيف)

في الجامع الكبير[1]: "(كر) عن أنس، مالك عن علي، وفيه عبدالله بن سلمة بن أسلم متروك".

ذُكِر رمزُ الضّعف في النّسختين (ج)-(ق) بينما رمزُ الصّحّة في النّسخة (ب) ولم يُذكرْ رمز الحكم في باقي النّسخ والشّروح، قال الصّنعاني في التنوير: "سكت عليه المصنّف"[2] وفي شرح العلقميّ لا يوجد الحديث، ورمز الضّعف هو الأقرب في ظنّي لاصطلاح السّيوطي؛ لأنّ (كر) من مظان ضعف الحديث، مع ما ذكره المصنف في جامعه الكبير من أنّ فيه متروكا.

10- (368)- "إذا أَدْخَلَ اللهُ المُوَحِّدينَ النّارَ أَماتَهُم فيها، فَإِذا أَرادَ أَنْ يُخْرِجَهُم مِنْها أَمَسَّهُم أَلَمَ الْعَذابِ تِلْكَ السَّاعَةَ".

فر عن أبي هريرة (ضعيف)

وقع رمزُ الضّعف في النّسخ: (ج)-(ب)-(ق) والصّنعاني في التنوير[3] بينما رمْزُ الحسن في النّسخة (س) والمطبوعتين، ولم يُذْكَر رمزُ الحكم في النّسختين: (د)-(م) ولا في شرح العلقمي[4] وشرحي المناوي[5].

قال ابن حجر في تسديد القوس: "أصله في مسلم من حديث أبي سعيد"[6]. والأقرب لاصطلاح السيوطي السكوت على هذا الحديث؛ مراعاة لشاهده في صحيح مسلم، فإنه لا يرمز على أحاديث الصحيحين كما تقدّم عن الصّنعاني.

11- (371)- "إِذَا أَدَّيْتَ زَكَاةَ مَالِكَ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ".

(ت، هـ، ك) عن أبي هريرة (صحيح)

في الجامع الكبير[7]: ت حسن غريب.

---

[1] (246/1) برقم: 1026

[2] الصّنعاني، التّنوير (507/1)

[3] ينظر: الصّنعاني، التنوير (514/1)

[4] العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص 48.

[5] ينظر: المناوي: فيض القدير (252/1) والتيسير (62/1)

[6] ابن حجر، تسديد القوس (313/1)

[7] (255/1) برقم: 1076

لم يذكر رمزُ الحكم في النّسخة (د) ولا في شرحي المناوي[1] بينما ذُكِرَ رمزُ الصّحيح في النّسخ (ج)-(ب)-(م)-(س)- المطبوعتين والصّنعاني في التنوير[2]، وفي النسخة (ق) الحكم بالحُسْن، ولا يوجد الحديث في شرح العلقمي[3].

والأقرب عندي هو رمزُ الصّحّة؛ لأنّ السّيوطيّ عزاه إلى الحاكم في المستدرك ولم يذكر التّعقّب عليه[4] فيكون صحيحا عنده، والله أعلم.

مما سبق يلاحظ الآتي:

1- جلّ الأحاديث المختلف في رموز السّيوطي فيها هي تلك التي عزاها إلى مصادر القسم الثاني وحدها أو مقترنة مع غيرها.

2- قد يكون الاختلاف في الرّموز بسبب حصول زيادة من النّساخ بناء على اصطلاح السّيوطي في جامعه الكبير، وما نقله من أحكام عن مخرجي الحديث أو غيرهم، أو نقلا عن شرّاح الجامع الصّغير، فيكون بعض النّساخ قد رمز بناء على اصطلاح السّيوطي، والبعض قد رمز بناء على ما نقله السّيوطي من أحكام عن مخرجي الأحاديث أو غيرهم من النقاد، والبعض نقل عن الشّرّاح.

3- قد يكون مصدر الزّيادة في رموز الأحكام كتبُ السّيوطي الأخرى كالدّرر المنتثرة، وظهر ذلك في الحديث 310، أو مصادر من غير السّيوطي كالرّموز عن ابن مغلباي كما في الحديثين 313، 320.

4- قد يكون السبب في الاختلاف في رموز الأحكام بين النسخ هو في المواضع التي يسكت فيها السيوطي مراعاةً لطرقٍ وشواهَد يصحّ بها الحديث أو يتقوّى بها لغيره، كما في الحديث 368 فقد عزاه السّيوطي إلى مسند الفردوس إلا أنّه قد عزاه في الموضع الآخر إلى صحيح مسلم.

---

[1] ينظر: المناوي: فيض القدير (253/1) والتيسير (62/1)

[2] ينظر: الصّنعاني، التّنوير (515/1)

[3] العلقمي، الكوكب المنير، ج1، ص 48.

[4] وقد وافقه الذّهبي في التّلخيص (390/1)

الخاتمة:

أولا: نتائج الدّراسة:

1- أنّ الحافظ السّيوطي قد رمز على أحاديث الجامع الصّغير في هامش نسخته، ونُقلت في الكثير من النّسخ الخطّيّة للجامع الصّغير، وقد أشاعها الشّرّاح عنه.

2- أنّ مصدر أحكام السّيوطي على أحاديث الجامع الصّغير كان بناء على اصطلاحه في مقدّمة جامعه الكبير، وبناء على مصدر تلك الرّموز فقد حصل التفاوت الكبير في إثباتها على نسخ الجامع الصّغير، بين من أثبتها بكثرة كالنّسخة (ج) وبين من أشار إليها وذكرها بقلة كالنّسخة (د)

3- لوحظ من استقراء أقوال الشّرّاح وصنيعهم على الأحاديث 301-400 وجودُ الترابط بين اصطلاح السّيوطي وقواعده في جامعه الكبير وأحكامه على أحاديث جامعه الصّغير، وأن الشّرّاح الثّلاثة قد استعانوا باصطلاح السّيوطي وقواعده في جامعه الكبير للتّوصل لأحكامه على أحاديث الجامع الصّغير.

4- بحسب القسمة الثّلاثية للمصادر الحديثيّة التي ذكرها السّيوطي في خطبة جامعه الكبير لوحظ أنّ جل مواضع الاتّفاق بين النّسخ فيما يخص رموز الصّحّة وقع في الأحاديث التي عزاها إلى مصادر القسم الأول والثاني.

5- لوحظ أنّ جميع مواضع الاتّفاق على الحسن هو في الأحاديث التي عزاها السّيوطي إلى مصادر القسم الثّاني، وهذا يوافق اصطلاحه، لأنه وعد ببيان درجة أحاديث هذا القسم غالبا.

6- لوحظ أنّ مواضع الاتّفاق على رموز الضّعف وقع على أحاديث عزاها إلى مصادر القسم الثاني والثالث، وقد كان شطر مواقع الاتّفاق على رموز الضّعف واقعا في الأحاديث المعزوّة إلى القسم الثّالث وحدها.

7- ثبت من الأحاديث المائة التي تمّت دراستها من خلال الجامع الكبير وهو المصدر الرّئيسي للجامع الصّغير، وعدد من النّسخ الخطّيّة، وأهمّ شروح الكتاب الاختلافُ بين هذه الرّموز على عدد غير قليل بلغ عددها (15) حديثا، وقد ثبت وقوع التّصحيف والتّحريف على رموز الأحكام فيها بناء على عدم موافقة الرّموز المنقولة في بعض النّسخ لاصطلاح السّيوطي في الجامع الكبير.

8- لوحظ أنّ جلّ الأحاديث المختلف في رموز الحكم فيها هي تلك التي عزاها السّيوطي إلى مصادر القسم الثّاني وحدها أو مقترنة مع غيرها.

لا يمكن الاعتماد على رموز الأحكام المنقولة في نسخ الجامع الصّغير والتّسليم بها إلا بعد إخضاعها لاصطلاح السّيوطي في الجامع الكبير، مع ما ينقله الشّرّاح عن خطّه، مع ضرورة الرّجوع أيضا إلى أحكامه على أحاديث الجامع الصّغير المبثوثة في كتبه الأخرى لإثبات حكمه أولا، ثم الرجوع إلى المصادر التي عزا السيوطي الحديث إليها، ودراسة أسانيدها، والاطلاع على طرقها وشواهدها، وأقوال مخرّجيها، وبيان الرّاجح حسب منهج المحدّثين، ومن هنا جاءت فكرة المشروع الذي نعمل عليه في برنامج التفسير والحديث في جامعة الشارقة بعنوان: أحاديث الجامع الصغير في ميزان المحدّثين.

9- التقسيم الثلاثي لمصادر التّخريج الذي ذكره السيوطي في خطبة جامعه الكبير وما قرره فيه يعبّر عن أحكام أغلبية تابع فيها السّيوطي من قبله تصحيحا وتحسيناً وتضعيفاً، ولا يمكن معرفة الحكم الدقيق على الأحاديث إلا بالرجوع إلى المصادر المعزوّة إليها، ودراستها حسب منهج المحدثين.

ثانيا: توصيات الدّراسة:

1- دراسة أحكام السّيوطي وصنيعه في جامعيه من خلال شرح الكوكب المنير لتلميذه العلقمي.

2- دراسة عدد أحاديث الجامع الصّغير، والتّحقّق من متنه، لاسيما المصادر التي يعزو الحديث إليها.

3- دراسة رموز أحكام السّيوطي التي نقلها المناوي في شرحيه بالنّظر إلى اصطلاح السّيوطي وكلامه في جامعه الكبير.

4- دراسة منهج السيوطي في الحكم على أحاديث الجامع الصغير من خلال كلام الشراح كالعلقمي والمتبولي والواعظ.

5- الترجمة لابن مغلباي الذي ينقل عنه العلقمي فقد بحثت عنه ولم أجد له ترجمة.

قائمة المصادروالمراجع:

1. الألباني، محمد ناصر الدين. صحيح الجامع الصّغير وزيادته. بيروت-لبنان، المكتب الإسلامي، ط3، 1408هـ - 1988م.
2. الترمذي، أحمد بن عيسى. سنن الترمذي. القاهرة-مصر، جمعية المكنز الإسلامي، لا توجد بيانات للطبعة.
3. ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. لاهور-باكستان، دار نشر الكتب الإسلامية، ط1، 1399هـ-1979م.
4. ..... منتخب المنتخب. تحقيق: أسامة عبدالعظيم، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1433هـ - 2012م.
5. حجازي الواعظ، محمد القلقشندي. فتح المولى النصير بشرح الجامع الصّغير. تحقيق: محمد عبدالله العتيبي، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، دار الإمام مسلم، ط1، 1442-2021م.
6. ابن حجر، أحمد بن علي. تسديد القوس بهامش كتاب فردوس الأخبار للدّيلمي. تحقيق: فوّاز الزمرلي ومحمد المعتصم بالله، القاهرة-مصر، دار الرّيّان للتّراث، ط1، 1408هـ-1987م.
7. ..... موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر. تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، الرياض-المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، ط2، 1414هـ-1993م.
8. الحفني، محمد بن سالم. حاشية الحفني على الجامع الصّغير. تصحيح علي صقر وسيد حماد الفيومي العجماوي، لبنان، دار النوادر، ط1، 1434هـ-2013م.
9. الداودي، محمد بن علي. ترجمة العلامة السّيوطي. تحقيق: د.عبدالحكيم الأنيس، دمشق-سوريا، دار اللباب، ط1، 1443هـ-2021م.
10. الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تلخيص المستدرك. حيدر آباد الدكن-الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ط1، 1340هـ
11. السّيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. الأشباه والنظائر الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ-1983م.
12. ..... الجامع الصّغير من حديث البشير النذير. تحقيق: إبراهيم عبدالغفار الدسوقي، القاهرة-مصر، دار الطباعة العامرة، د.ط، 1286هـ-1869م.
13. ..... الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة. تحقيق: محمد لطفي الصباغ، الرياض- المملكة العربية السعودية، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، لا توجد بيانات للطبعة.
14. ..... اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. تحقيق: محمد عبدالمنعم رابح، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط3، 1440هـ-2019م.

15. ..... تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق محمد عوامة، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ط1، دار المنهاج، 1437هـ-2016م.

16. ..... جمع الجوامع. تحقيق: مختار إبراهيم الهائج وآخرين، جمهورية مصر العربية، دار السعادة-الأزهرالشريف، ط2، 1426هـ-2005م.

17. الشاذلي، عبدالقادر. بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين. تحقيق: د.عبدالحكيم الأنيس، دمشق-سوريا، دار اللباب، ط1، 1443هـ-2021م.

18. الشوكاني، محمد بن علي. البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع. بيروت-لبنان، دار المعرفة، لا توجد بيانات للطبعة وتاريخها.

19. الصّاعدي، عبدالرحمن بن عمري. 1428هـ. منهج الحافظ المناوي في كتابه فيض القدير، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

20. الصّنعاني، محمد بن إسماعيل. التنوير شرح الجامع الصّغير. تحقيق: د.محمد إسحاق محمد إبراهيم، الرياض-المملكة العربية السعودية، مكتبة دار السلام، ط1، 1432هـ-2011م.

21. الضياء المقدسي، محمد بن عبدالواحد. الأحاديث المختارة. تحقيق: عبدالملك عبدالله دهيش، بيروت-لبنان، دار خضر للطباعة والنشر، ط4، 1421هـ-2001م.

22. الغامدي، خالد عبدالقادر. 2011، رسالة ماجستير: تحقيق كتاب الكوكب المنير شرح الجامع الصّغير بكلية الحديث والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

23. أبو غدّة، عبدالفتاح. التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة (بهامش تحقيق الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للّكنوي) حلب-سوريا، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط5، 1428هـ-2007م.

24. الغزي، محمد بن محمد. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. تحقيق: خليل المنصور، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

25. الغماري، أحمد ابن الصديق. المداوي لعلل الجامع الصّغير وشرحي المناوي، القاهرة - جمهورية مصر العربية، دار الكتبي، د.ط، 1996م.

26. القاري، علي سلطان محمد. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

27. القاضي أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. كتاب الخراج. بيروت-لبنان، دار المعرفة، 1399هـ-1979م.

28. الكتّاني، عبدالحيّ. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات. تحقيق: إحسان عباس، بيروت-لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1402هـ- 1982م.

29. المتقي الهندي، علي. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. تحقيق: بكري حيّاني وصفوة السقا، دمشق-الجمهورية العربية السورية، دار الرسالة العالمية، ط1، 1433هـ-2012م.

30. المحبي، محمد أمين الحموي. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. تحقيق: مصطفى وهبي، مصر، المطبعة الوهيبة، 1284هـ.

31. مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم، القاهرة-مصر، جمعية المكنز الإسلامي، لا توجد بيانات للطبعة.

32. المناوي، عبدالرؤوف. التيسير بشرح الجامع الصّغير. الرياض-المملكة العربية السعودية، مكتبة الإمام الشافعي، ط3، 1408هـ-1988م.

33. ..... فيض القدير شرح الجامع الصّغير. بيروت-لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط2، 1391هـ-1972م.

34. النبهاني، يوسف. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصّغير. بيروت-لبنان، دار الكتاب العربي، د.ط، 1351هـ-1931م.

مواقع الشّبكة العنكبوتية:

الأنيس، عبدالحكيم. الكتب التي أنهى السّيوطي مطالعتها على تأليف كتابه "جمع الجوامع". على شبكة الإنترنت بتاريخ 2022/1/26م.

https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/09040230-75f9-47ba-8cfa-4c3ec4edfb1e